دور الحكم الراشد في الإصلاح الإداري للمؤسسات العمومية في الدول النامية

The role of good governance in administrative reform of public institutions in developing countries

لقب وإسم المؤلف* د : مجناح آمال
جامعة محمد بوضياف المسيلة - الجزائر
amelmedjenah8@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021/09/15	تاريخ القبول: 2021/10/10	تاريخ النشر: 2022/06/10

ملخص :

يعتبر التزام الدول النامية(أو ما اصطلح على تسميتها أيضا بدول العالم ثالثية) بمنهجية الحكم الراشد أمرا في غاية الأهمية لما ينطوي عليه من تكامل أدوار الإدارة الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من خلال المشاركة وتوزيع الأدوار لكل منها وفق ما يرتكز عليه الحكم الراشد من آليات تعكس المساءلة والشفافية والمشاركة في تحمل المسؤولية ورسم السياسات وتعزيز دولة القانون من جهة، وكمدخل من مداخل الإصلاح المؤسساتي من أجل وضع الأنظمة الكفيلة بتقليل التجاوزات والانحرافات لمحاربة الفساد واستغلال الموارد أكفأ استغلال وصولا إلى تحقيق التنمية المجتمعية. وذلك تمهيدا لإقامة نظام مؤسساتي يضمن الكفاءة والفعالية في التسيير ويحارب كل أنواع الهدر واللاعقلانية في الترشيد.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد ؛ الإصلاح الإداري ؛ المؤسسات العمومية ؛ الدول النامية

***المؤلف المرسل :** د: مجناح آمال

Abstract:

The commitment of the Third World countries to approach good governance is extremely important because of the integrity of the roles of government administration, the private sector and civil society organizations, through participation and distribution of roles for each according to what the good governance is based on, mechanisms that reflect accountability, transparency, participation in bearing responsibility

and drawing policies And strengthening the rule of law on the one hand, and as an entry point for institutional reform in order to put in place systems to reduce abuses and deviations to fight corruption and the most efficient use of resources to achieve societal development. And that is in order to establish an institutional system based on efficiency and effectiveness in managing and rationalizing tunnels and fighting all kinds of extravagance and irrationality.

Keywords: good governance ; reformation ; institutions .

مقدمة:

شاع استخدام مفهوم الحكم الراشد مع بداية عقد التسعينات من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية خاصة في دول العالم ثالثية، نتيجة قصور الإدارات الحكومية عن تحقيق ذلك بكفاءة وفعالية كافيين، كما أن فكرة ومنهجية الحكم الراشد غدت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي على قدر كبير من الأهمية للدول سواء منها المتقدمة أو المتخلفة وذلك لتحقيق طموحات المواطنين عن طريق التنمية الشاملة والمستدامة. إلا أن الأمر أصبح أكثر إلحاحا على الدول عالم ثالثية بشكل خاص نتيجة التحديات العالمية والإقليمية والمحلية (العولمة، التجارة العالمية الحرة، الأسواق التجارية المفتوحة، سرعة انتشار المعلومات، التهديدات الأمنية، التنافسية، تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية، الفقر، البطالة والأمن).

لذا أصبح التزام دول العالم ثالثية بمنهجية الحكم الراشد أمرا في غاية الأهمية لما ينطوي عليه من تكامل أدوار الإدارة الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من خلال المشاركة وتوزيع الأدوار لكل منها وفق ما يرتكز عليه الحكم الراشد من آليات تعكس المساءلة والشفافية والمشاركة في تحمل المسؤولية ورسم السياسات وتعزيز دولة القانون من جهة، وكمدخل من مداخل الإصلاح المؤسساتي من أجل وضع الأنظمة الكفيلة بتقليل التجاوزات والانحرافات لمحاربة الفساد واستغلال الموارد أكفأ استغلال وصولا إلى تحقيق التنمية المجتمعية.

لذلك جاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على الإشكالية البحثية التالية: ما هو دور الحكم الراشد في الإصلاح الإداري للمؤسسات العمومية لدول العالم ثالثية؟ وللإجابة على الإشكالية المطروحة سوف يتم تناولها من خلال المحاور التالية:

- **تأصيل نظري وضبط مفاهيمي لمفهوم الحكم الراشد.**

- أهمية ومزايا الحكم الراشد داخل المؤسسة العمومية.

- الإصلاح الإداري كمؤشر على فعالية الحكم الراشد داخل المؤسسة العمومية.

-تأصيل نظري وضبط مفاهيمي: يمكن القول إن مفهوم الحكم ليس مفهوما جديدا بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية لأنه ببساطة يعني" عملية صناعة القرار والعملية التي تجري من خلالها تنفيذ أو عدم تنفيذ القرارات"، فقد جاء مفهوم الحكم الراشد ليفضي على مفهوم الحكم بعدا عقلانيا يحقق المستهدف من الحكم بحيث يوفر مناخا لتنمية إنسانية ومن أجلهم[1]. وكان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية الدولية ثم تدريجيا دخل حيز الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة وذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة وظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات التي لعبت دورا بارزا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، وقد ورد استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا كآلية ومفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات والأطر على كافة المستويات[2].

وفي سنوات الثمانينيات اقتنعت المؤسسات المالية الدولية بعبارة الحكم الراشد لأجل تعريف وتحديد خصوصيات إدارة عمومية جيدة والتي يمكن تطبيقها في كثير من البلدان في إطار تبادل الفرص لكي تضع الإصلاحات المؤسساتية اللازمة لنجاح كل البرامج الاقتصادية، أي أن هناك نظرة جديدة للحكم الراشد سواء كتسيير جديد عمومي قائم على مبدأ المنظم بمعنى أن الحكم الراشد يسعى إلى إضعاف فكرة الدولة الحمائية وتجسيد مبدأ القيادة الإدارية خاصة في المؤسسة في إطار التسيير الفعال للمؤسسات، كما أن الحكم الراشد يهدف إلى شفافية أكثر تجاه المستفيدين من السياسات الاجتماعية وخصخصة المصالح العمومية[3].

***التعاريف المنهجية الاستنباطية للحكم الراشد:**

يمكن رصد مجموعة من التعاريف التجريدية العلمية القائمة على الفرز اللفظي واختيار الكلمات الملائمة للدلالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتطوير التعاريف والمصطلحات بخصوص الحكم الراشد معناه الاعتراف الضمني بضرورة القيام بإظهار المبادئ الأساسية وكذا الاجراءات الجديدة للضبط لأجل مجابهة الاختلال المتزايد في التسيير للنشاط العمومي(الفعل العمومي)، وهذا ما تسعى إليه هذه التعاريف المستقاة

من عينة مختارة من الأدبيات الاقتصادية. 1- تعريف Bagnasco et legalls : "الحكم الراشد يسعى إلى تنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية في محيط وفضاءات غير مؤكدة ومجزأة".

2- **تعريف Marcon, Rangeon et Thiebault:** "الحكم الراشد هو الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة".

3- **تعريف Francois xavier Merrien**: "الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات".

4- **تعريف « 1992 Cree parw. Brandt « commission sur la gouvernance** : "ترى أن الحكم الراشد... مجموع كل الطرق والأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العموميين والخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والمصالحة والتوفيق بين المصالح المختلفة وتلك المتنازع حولها، كما يدرج هذا الحكم تدرج المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها تكون الشعوب والمؤسسات قد وقعت بصفة توافقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع"[4].

ما يلاحظ أن هناك اختلافا بين المفكرين حول طبيعة الحكم الراشد ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين،وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية لكل منهم، وسنحاول رصد بعض التعاريف لهذا المصطلح من خلال بعض المؤسسات الدولية

5- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**: "الحكم الراشد هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

6- **تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002**: "الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الانسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"[5].

7- **تعريف البنك الدولي:** "الحكم الراشد هو التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومات على أدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.
- احترام كل المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها

انطلاقا من التعاريف السابقة نستخلص أن الحكم الراشد وفي سياقه السياسي تحديدا هو" الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم"[6]. وأما في سياقه الاقتصادي فيعني: التسيير الاقتصادي والإصلاحات المؤسساتية في مجال الإدارة لاختيار السياسات، وتحسين التنسيق وأداء خدمات عمومية فعالة، وأسس مفهومه للرشادة، الفعالية، المسؤولية، المشاركة والشفافية. وهذا وفق المقاربتين السياسية والاقتصادية

***أبعاد الحكم الراشد**: تتحدد أبعاد الحكم الراشد من خلال.

- البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة وشرعية تمثيلها، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لكل المواطنين مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون وهيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن.

- البعد التقني: المرتبط بعملية الإدارة العامة ومدى كفاءتها وتعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية والوظيف العمومي وهو ما يقتضي أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية ويكون الموظفون لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة.

- البعد الاقتصادي والاجتماعي: والذي يتمثل في كشف الأساليب لاتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الانتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة[7].

ولعل مكمن التفاعل بين هذه الأبعاد الثلاثة يتمثل في أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة في تحقيق انجازات في السياسة العامة ولا تستقيم السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية بغياب المحاسبة والمشاركة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا يستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية (آليات الحكم الراشد)، وبناءا على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن من قياس مدى صلاح وعقلانية الحكم داخل الدولة ومدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع المواطنين بمختلف حقوقهم وضمان حرياتهم، كما أن الحكم الراشد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقا لمبدأ المحاسبة ولا يقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية إنما يشتمل على التنمية المستدامة طويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة[8].

*__آليات الحكم الراشد__: الحكم الراشد حسب تصور مركز دراسات وبحوث الدول النامية في جوهره هو إدارة شؤون الدولة ويتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم وتتباين الآليات بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز على ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على الانفتاح السياسي ولكن عموما يمكن تحديد أبرز هذه الآليات كالآتي:

1- __الشفافية__: وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة

وأن تتوفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها.

2- **المشاركة**: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات إما بطريقة مباشرة أو عن طريق المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم أو عن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. وفي إطار التنافس عن الوظائف العامة يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية[9].

3- **حكم القانون(سيادة القانون):** بمعنى أن الجميع حكاما ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون ويجب تطبيق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة ودون تمييز وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الانسان وتكون ضامنة لها ولحريات الانسان الطبيعية.

4- **المساءلة:** بمعنى أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء[10].

5- الإجماع: بمعنى أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقا للنفع العام وما يقتضيه واقع الحال من اجراءات.

6- **المساواة:** يخضع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكم الراشد فهم متساوون في الحقوق والواجبات والكرامة.

7- **الكفاءة والفاعلية:** الكفاءة والفاعلية في أدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع دائما إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة الواضحة لكل أفراد المجتمع.

8- **العدل**: المقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلع دائما لتحسين أوضاع الفئات المهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

9- **الرؤية الاستيراتيجية:** تتحد هذه الرؤية بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال مخطط بعيد المدى لتطوير العمل المجتمعي والعمل على التنمية البشرية، ومتى يتم تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.

10- **اللامركزية:** إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على الأفراد من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الراشد، فيشعر الفرد أنه صاحب القرار من جهة وأنه تحت الرقابة الشعبية من جهة أخرى. ويعتبر البعض أن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقتهم ببعض وعلاقتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل على تحقيق مفهوم المشاركة والوصول إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم[11].

-أهمية ومزايا الحكم الراشد داخل المؤسسة العمومية.

***أهمية الحكم الراشد داخل المؤسسة العمومية:** على مر العقدين الأخيرين من الألفية الثانية ظهر الاهتمام الكبير بأهمية وجود الإدارة والحكم الراشد بشكل خاص نتيجة فشل الحكومات الرسمية وعجزها عن تحقيق طموحات المواطنين وتلبية احتياجاتهم بالمستوى المطلوب، وكان ذلك جليا في المجتمعات بشكل عام ومجتمعات دول عالم ثالثية بشكل خاص، فمجالات قصور الحكومات الرسمية وعدم قدرتها على الأداء بشكل فعال عديدة وقد يظهر عجز وعدم قدرة الحكومات نتيجة عدم توفر المهارات أو البعد المالي أو القدرات الإدارية أو المرونة أو بعض المسائل الحساسة ذات الطابع السياسي. كما أن أمر الفشل أو العجز في الإدارة لا يقتصر على الإدارة الحكومية فقط بل أن ذلك العجز وعدم القدرة ينسحب على المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة ذات النفع العام والتطوعية غير الربحية، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات التي تسعى لتحقيق الربح أيضا مثل تقرير دي 1994 عن السوق العالمي في تورينتو بكندا وما حدث نتيجة الممارسات غير المشروعة لعدد من شركات القطاع الخاص، والولايات المتحدة الأمريكية مثل شركة إيرن وورلدكوم وزيروكس عام 2002 وآثارها السلبية على الأسواق المالية الأمريكية والعالمية، يشير إلى عدم القدرة والعجز في المؤسسة الربحية أيضا[12].

تعتبر كندا من الدول المتقدمة في إدخال مفاهيم الحكم الراشد وهي من الدول التي قامت بإعداد الدراسات والأبحاث على تطبيق الحكم الراشد على مستويات الإدارة الحكومية والقطاعات التطوعية والربحية أكثر من غيرها من الدول المتقدمة في هذا المجال، وأهميته في تحقيق المساءلة وفعالية الأداء المؤسسي لتعزيز كفاية إنفاق الموارد المالية، مثلما بينت الدراسات الكندية العديدة في هذا المجال بأن المؤسسات التي طبقت أفضل ممارسات الحكم الراشد قد حققت أفضل النتائج في معايير الأداء الأساسية.[13]

وفي دراسة أجراها البنك الدولي والعديد من المهتمين والخبراء توصلوا بأن الدول عالم ثالثية لم يتم تحقيق التنمية فيها ليس بسبب الفجوة التمويلية .بل لأسباب تعود للفجوة في المؤسسات والسياسات مقارنة مع الدول التي يتم تحقيق نتائج التنمية فيها وقد عزز ذلك أيضا جون كينث جالبرت حول أهمية العوامل المؤسسية وأثرها على تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى أصبحت الحكومة مجرد شريك بين شركاء عديدين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع والذي برز نتيجة زيادة كلفة دولة الرفاهية و عبئها على دافعي الضرائب، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في أدوار الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المدنية، وحل مصطلح الحكم الراشد محل الإدارة العامة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وهذا ما أدى إلى التحول في المنهج الأكاديمي وعلم الإدارة العامة. وقد مر منذ نهاية الثمانينيات بمرحلة انتقالية حيث تم إحلال منظومة قيم جديدة محل المنظومة التقليدية لتسمح بالانتقال من مفهوم الإدارة العامة إلى الإدارة الحكومية التي تعكس الانتقال من حكومة تدار بواسطة البيروقراط إلى حكومة تدار بواسطة المنظمينles entrepreneures[14].

***بعض الممارسات والتجارب للحكم الراشد داخل المؤسسة العمومية:** هذه الممارسات والتجارب الدولية في مجال الحكم الراشد في عدد من دول وأقاليم العالم، وقد كانت هذه المشاريع تتم وفق شراكات منظمات دولية مثل البنك الدولي، الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، أو منظمات عالمية وقطرية ذات قدرات متميزة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كندا، ألمانيا وبريطانيا على سبيل المثال والتي تعمل على تقديم الدعم الفني أو المالي للعديد من دول العالم ثالثية بهدف تعزيز الحكم الراشد من خلال المشاركة في الإصلاحات المؤسسية والهيكلية والاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية، ويتم تنفيذ تلك الاصلاحات بما ينسجم مع مميزات الحكم الراشد

المرتكز على المشاركة والتشارك في تحمل المسؤولية من خلال اللامركزية، والعمل على تخفيف حدة الفقر وتحقيق العدالة والمساواة والديمقراطية منها مشروع التطوير المحاسبي في اندونيسيا –على سبيل المثال لا الحصر- يسعى هذا المشروع لتطوير الممارسات المحاسبية والتدقيقية في كلا القطاعين العام والخاص بتحسين عمليات المحاسبة والتدقيق وتنفيذ برامج التدريب للعاملين في الميدان، يمول المشروع الجهود اللازمة لتعزيز ثبات وتحسين خدمات العمليات المحاسبية في الحكومة ، تزويد المساعدات الفنية والأجهزة اللازمة لتحسين نوعية التعليم في المحاسبة والتي سوف تشمل البرامج في الجامعة وفي المستوى التعليمي الثانوي في المدارس، مثلما يتم تقديم برامج التدريب المحاسبي غير الرسمي ويطور المشروع مجموعة من المعايير المحاسبية للقطاع الخاص وينشئ قواعد أخلاقية code of ethics للمحاسبين[15].

*__مزايا الحكم الراشد في المؤسسة العمومية:__ ينتج عن الحكم الراشد مؤسسة أكثر صلابة تتميز بتفتح روحها وفكرها وكذا نمط مسؤوليتها والتي تكون دوما ذات ترابط مع روح التغيير وإثراء الرفاهيات الكبرى المطلوبة من طرف المجتمع، وكذا عدم الوقوع في الأزمات الداخلية، فمجلس الإدارة يضمن ويقوم بمسؤوليات حرجة وحساسة في مجال الحكم الراشد ويأخذ بعين الاعتبار إدارة المؤسسة بروح المسؤولية من منطلق المردودية المحصل عليها ويتم ذلك عبر إعداد إطار للتقييم الفعال سواء على مجلس الإدارة أو الرئيس المدير العام، وكذلك القيام بتجارب ومحاولات لإقامة أرضية التطوير لفعالية مجلس الإدارة. فالحكم الراشد يسعى إلى تحقيق تغيير جذري في أسلوب إدارة الأعمال وهذا على أي مستوى يكون فيه فهو يثير الانتباه بخصوص تعدد الأعوان الذين يتبعون منطق مختلف والذي يتدخل في عملية الفعل الجماعي فهو يطالب إذن الأخذ بعين الاعتبار ترابطات مستويات النشاط في تخطيط النظام أو السلطة القائمة على هيئة سلمية، فهو يتطلب الثقة والتعاون كما أنه يمنح مزايا لتحليل مصطلحات المشاركة والتنسيق والتكامل، كما يساعد المسير أو المؤسسة على التعلم والتمهين[16] .

-الإصلاح الإداري كمؤشر على فعالية الحكم الراشد.

عملت دول العالم ثالثية ومنذ البداية على ترسيخ مفاهيم وأسس الإدارة المحلية باعتماد أساليب المركزية الإدارية واللاتركيز الإداري ثم اللامركزية الإدارية وذلك لبناء ديمقراطية محلية تدريجيا، رغم الصعوبات المتمثلة في ضعف المستوى الفكري والمادي ولكن تطوير الإدارة وتطوير عملها حتى تقوم بالدور المنوط بها على أحسن وجه لم يتأت

إلا مع بداية الثمانينيات موازاة مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي كان يهدف إلى تحقيق نوع من الاستقرار على المستوى الماكرواقتصادي كبداية لمسلسل الإصلاحات الإدارية الذي شمل معظم دول العالم ثالثية التي عرفت اقتصادياتها طابعا ليبيراليا وانفتاحا كبيرا على الخارج موازاة مع تخلي الدولة عن دورها لصالح القطاع الخاص، وهكذا فتحت ورشات كبيرة منها عقلنة تسيير الشأن العام وخصخصة القطاعات ذات الطابع التجاري وتحديث التسيير بالنسبة للموارد البشرية[17].

إذا ما رجعنا إلى المؤسسة العمومية التي هي وحدة انتاجية يتم بداخلها مزج عناصر الانتاج للحصول على سلع وخدمات موجهة لاقتراحات داخل السوق كما يرى الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو فالسوق هو الذي يبرز قدرات المؤسسة من حيث التنافسية وحتى من حيث مدى تشبعها بفلسفة التسيير الفعال، ولا يمكن تحقق هذا التسيير الفعال إلا بمشاركة متكافئة ومتوازنة بين الدولة وحكومتها ومؤسساتها وبين منظمات المجتمع المدني العديدة في ظل رقابة شعبية تقوم على النزاهة والشفافية. والحكم الراشد في المؤسسة ضروري لإدارتها حتى بالمعنى البيروقراطي ولا بد من ضرورة التطوير الإداري وتبعا لذلك تطوير الخدمة المدنية وتحسين كفاءة الخدمة العامة ويبرز ذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية واحترام مبادئ المساواة والإنصاف أمام القانون على أن تكون هناك مشاركة بين مختلف الفاعلين، وفي المؤسسة العمومية وحسب فكرة الحكم الراشد لا بد من اعطاء العامل والمسير المبادرات التي تسمح لهما بالوصول إلى حركية الإعلام والاستشارة، وكذلك مساهمة العمال في عملية اتخاذ القرارات والحصول على الأرباح[18].

يؤكد جون ميل بأن الحكم ليس له محتوى معياري (normative content) وأن الحكم الراشد يكون بتحقيق النتائج المرغوبة فيها من جانب، ونحو تحقيقها بالطريقة الصحيحة من جانب آخر، حيث أنها منسجمة بطريقة أو بأخرى مع القيم المعيارية (normative valeurs) للديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فالحكم الراشد من وجهة نظر ميل هو نحو الرؤية (التخطيط للمستقبل)، الغاية النهائية(destination)، وضع الأهداف وتحديد الطريق العام لتحقيق الأهداف، الموارد(تأمين الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف أو الوصول إلى الغاية النهائية)، التحكم والسيطرة(monitoring)، (التأكد وبشكل دوري بأن الآلية المؤسسية يتم إدامتها وأنها متقدمة للأمام ضمن الحدود القانونية نحو الغاية النهائية)، المساءلة (accountability) (التأكد من استخدام الموارد بكفاية وتقديم تقارير التقدم والتحويل إلى المشاركين في تحمل المخاطر[19].

الخاتمة

نخلص من خلال هذه الورقة البحثية أنه من منظور الحكم الراشد أدخلت مفاهيم ومتغيرات جديدة لعملية الإصلاح الإداري المؤسسي، كما اتسعت هذه العملية لتتخطى إطار المنظمات الإدارية إلى منظمات الأعمال والشركات ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن الهيئات الحكومية ومختلف مؤسسات الدولة والمجتمع والقطاع الخاص. ومن بين المفاهيم والتغيرات الجديدة: الشفافية وحرية انسياب تدفق المعلومات،النزاهة والعدالة،مكافحة الانتهاكات والفساد والمحاسبة والمساءلة والرقابة، المحافظة على المال العام والبيئة والموارد وتطويرها. والملاحظ أنها أضافت إلى الإصلاح الإداري للمؤسسات العمومية بفضل منظور الحكم الراشد أهداف أصبحت الحكومات ومختلف المؤسسات والشركات تسعى إلى تبنيها ويقف في مقدمة هذه الأهداف:

- تحقيق الحماية للملكية العامة والمال العام.
- مراعاة مصالح مختلف الأطراف بما في ذلك المتعاملين مع مؤسسات الدولة والمنظمات والشركات والجمعيات.
- الحد استغلال السلطة أو التعسف في استخدامها.
- وضع الأنظمة الكفيلة بتقليل التجاوزات والانحرافات وتضارب المصالح.
- تحديد وتوزيع المسؤوليات والحقوق والواجبات.
- تطبيق معايير الديمقراطية داخل المنظمات ومختلف الشركات.
- المرونة والتحول عن مظاهر جمود البيروقراطية إلى أساليب الإدارة الاقتصادية الرشيدة.
- ادخال روح التنافسية والعدل والاستدامة إلى المؤسسات المعنية.

الهوامش

[1]يسرى مصطفى، مفهوم الحكم الجيد، نقلا عن. http ://www.aqlem.com/article525.htm

[2]عبد الحميد الزيات، التنمية السياسية،خ2، دار المعرفة الجامعية: القاهرة،ص 158.

[3]حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، 2004، ص96.

[4]الأخضر عزي، غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد: اسقاط على التجربة الجزائرية، نقلا عن:
www.arabi boumediene.blogspot.com/2012/03/blog-post-625-html.

[5]مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن: قراءات في متناول الشباب، الأردن، 2007، ص 16.

[6]عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، مؤسسة وهران للتنمية المحلية، بسكرة، 2013، ص 02.

[7]حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في كتاب اسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004، ص97.

[8]عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[9]بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، نقلا عن /
http /sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montad–f23/topic-t197.htm

[10]مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص ص، 20–22.

[11]الطيب بلوصيف، ظهوم مفهوم الحكم الراشد، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،2012، نقلاعن: www.maspolitiques.com

[12]زهير الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، ط1، مجموعة النيل العربية، 2000، ص ص، 20–21.

[13] Broodbent ,building on strenght :improving governance and accountability in Canada s voluntary sector.Broodbent report,1999,p 23.

[14] Galbraith john Kenneth,A Lecteure delivered at the school of economic,quoted in the globe and mail,tuly 6, p 199

[15] The world Bank, governance,the world bank experience, a world bank publication.washington.DC.USA.1994.p 19

[16]غنام محمد غنام، معايير وأسس الاصلاح المؤسسي ، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2011، ص02.

[17]بشير مصطفى،ورقة قدمت خلال الملتقى الوطني حول: الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الراشد والإدارة الراشدة، جامعة ورقلة، 2005، ص 29.

[18]لأخضر ابو علاء عزي، غالم جلطي، موقع سبق ذكره.

[19] G.Shabbir cheema, governance of sustainable grouth and equity,report of international conference,UN.N.Y.USA.1997.p20